الصباح الاقتصادية
12
العدد 3928 - السنة الثالثة عشرة
الأربعاء 11 شعبان 1442 - الموافق 24 مارس 2021
Wednesday 24 March 2021 - No.3928 - 13 th Year

خلال مؤتمر «غلوبل فاينانس» بعنوان «التمويل والصيرفة في الكويت»

الرشود: جائحة كورونا برهنت على نجاح مرونة أداء واستراتيجية «بيتك»

قال الرئيس التنفيذي بالتكليف لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك)، عبد الوهاب عيسى الرشود إن الجائحة كانت بمثابة فرصة جيدة لاختبار مرونة أداء البنك وأعماله واستراتيجيته للتحول الرقمي، إذ في الوقت الذي كانت خلاله بعض القطاعات والصناعات تعاني من آثار الجائحة، حافظ «بيتك» على أدائه عالياً وواصل تقديم خدماته المصرفية عالية الجودة عبر الموبايل بدون انقطاع والتركيز على سلامة وصحة موظفيه وعملائه.

وأضاف الرشود خلال مشاركته في مؤتمر «غلوبل فاينانس» الافتراضي بعنوان «التمويل والصيرفة في الكويت» جَمَعَ مسؤولين كبار وخبراء من قطاع البنوك والخدمات المالية وشخصيات اقتصادية بارزة من القطاعين العام والخاص وممثلين من شركات التكنولوجيا المالية، أنه رغم التحدي غير المسبوق بسبب جائحة كوفيد19- وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية الحادة، إلا أن النهج الشامل والاستباقي لـ «بيتك» مكنه من إدارة الأزمة بكل فعالية بفضل تسخير أدواته الرقمية بالكامل لصالح توفير كافة الخدمات المصرفية لعملائه بسهولة.

وعن تأثير الجائحة على الاقتصاد والبنوك الكويتية، قال الرشود إن مشاكل عدة عانى منها الاقتصاد الكويتي في 2020 تمثلت بالضغوط الاقتصادية والاجتماعية مثل انخفاض أسعار النفط، وتنوع الاقتصاد، وضعف بيئة التشغيل والعجز المالي وخلل التركيبة السكانية، مضيفاً أن فيروس كوفيد19- زاد من الضغوط الواقعة على المركز المالي للكويت والنشاط الاقتصادي، الأمر الذي حدّ من قدرتها على معالجة القضايا الاجتماعية الاقتصادية المتجذرة.

مع ذلك، لفت إلى أن الجائحة دفعت الجهات المختصة والقطاع المالي إلى اتخاذ سياسات وإجراءات تخفيفية لامتصاص آثار كوفيد19- بسرعة، مستشهداً بقدرة البنوك الكبيرة على استيعاب الوضع غير المسبوق بفضل مستويات رأسمالها المرتفعة وسيولتها المتراكمة لديها مقارنة بالأزمات الأخيرة والمخصصات الاحترازية التي جنبّتها بناءً على المتطلبات الرقابية.

وقال إن النظرة المستقبلية تعتمد على تعافي الاقتصاد وعودة ثقة المستثمرين في السوق والتي تتعلق بطبيعة الحال بفيروس كورونا المستجد.

في غضون ذلك، أكد الرشود أن الحكومة مطلوب منها الاستمرار في الإنفاق على المشاريع المخطط لها واتخاذ ما يلزم من تدابير لدعم الاقتصاد في ظل الوضع الراهن، مشيراً إلى أن تداعيات الجائحة تباينت بين القطاعات ولم تكن متساوية، ففي حين تأثرت بعض القطاعات، استطاعت أخرى أن تستفيد.

وقال إن الشركات الصغيرة والمتوسطة والبنية التحتية والإنشاء والطيران والفنادق والنقل كانت من بين أشد المتأثرين بتداعيات الفيروس، لكن بإمكانها التعافي حالما تعود الأمور إلى طبيعتها. بالمقابل، استفادت شركات التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية ووسائل إعلامية من الجائحة بعد ارتفاع الطلب عليها بشكل كبير.

تحديات التكنولوجيا

قال الرشود إن الصناعة المصرفية شهدت تطوراً هائلاً خلال الفترة الأخيرة فضلاً عن أنها تمر بعملية تحول رقمي حيث يتم خلالها أتمتة العديد من العمليات بشكل آلي.

وأضاف أن القطاع المصرفي الكويتي حرص على الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية والمالية والتحول الرقمي، لاسيما وأن هذا الاتجاه سيعزز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي لأنه جزء أساسي من رؤية الكويت لعام 2035 لتصبح مركزاً مالياً وتجارياً إقليمياً وعالمياً.

ولفت إلى أن جهود بنك الكويت المركزي في دعم توجه البنوك نحو التحول الرقمي تحظى بتقدير كبير، إذ قطع «المركزي» أشواطاً كبيرة في تمهيد الطريق نحو تطوير أطر عمل التكنولوجيا المالية الجديدة من خلال استخدام البيئة الرقابية التجريبية «sand boxes» والبنية التحتية المناسبة ولو أنها في الكويت قد لا تتوافق مع جميع الخدمات الرقمية.

بالمقابل، نوه الرشود إلى أن الأمن السيبراني يمثل مصدر قلق بالغ للبنوك، يجعلها تفكر مرتين قبل طرح الخدمات المبتكرة، مضيفاً أن بعض الخدمات الرقمية جاهزة للتشغيل ولكن مخاوف الأمن السيبراني تعيقها.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

قال الرشود إن إشراك القطاع الخاص في خطة التنمية لرفع العبء عن الحكومة في التزامها بإيجاد وظائف للمواطنين أمر بالغ الأهمية، فهذه المشاركة قادرة على تحفيز القطاع الخاص بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو الذي يشكل عاملاً رئيسياً لخلق وظائف جديدة ودعم خطة التنمية.

وأضاف أن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يعد أحد القطاعات الرئيسية المستهدفة من قبل الحكومة ومن ثم البنوك لتحقيق رؤية الكويت 2035.

وأكد الرشود أن «بيتك» يعتبر أول بنك في الكويت يقوم بتأسيس إدارة تمويل لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مشيراً إلى دعم الحكومة الكويتية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج خاص من شأنه أن يشجع رواد الأعمال على بدء أعمالهم الخاصة بهم.

ولفت إلى أن البنوك الآن تتخذ تحت إشراف الحكومة جميع الإجراءات الداعمة لدعم جميع عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة لتمكينهم من الصمود والتغلب على آثار جائحة كوفيد19-، من خلال إعادة جدولة ديونها أو من خلال التمويل المدعوم بالإضافة إلى الاستمرار في منح تمويل جديد للعملاء غير المتأثرين.

وأعرب الرشود عن أمله بتعافي القطاع الاقتصادي سريعاً لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الانتعاش والنمو مرة أخرى.

الاعتبارات الاجتماعية

فيما يتعلق بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة التي اكتسبت مكانة بارزة خلال الجائحة، قال الرشود إنه على الصعيد المحلي، استطاعت الكويت أن تلعب دوراً كبيراً في التعامل مع الأزمات على المستوى الاجتماعي، وقد ثبت ذلك من خلال مبادرة بنك الكويت المركزي بالتعاون مع الحكومة والقطاع المصرفي لتأجيل الأقساط لمدة 6 أشهر لجميع عملاء البنوك. وكان لهذه المبادرة تأثير كبير على الأسر وساهمت في الحفاظ على مستواها المالي دون تأثر.

كما التزمت البنوك الكويتية بالإجراءات الاحترازية الحكومية لتقليل عدد الموظفين في أماكن العمل لتجنب الازدحام، ونفذت بروتوكولات العمل الاحترازية الخاصة بفيروس كورونا بالطريقة المثلى، وشاركت في نشر الوعي بكيفية التعامل مع الجائحة.

الرقمنة

أثناء اللقاء، استعرض الرشود أبرز الخدمات المصرفية الرقمية المتطورة التي يوفرها «بيتك» لعملائه، قائلاً إن كفاءة هذه الخدمات كانت واضحة في 2020 حيث بلغ عدد العمليات المصرفية الالكترونية التي نفذها عملاء بيت التمويل الكويتي «بيتك»، عبر (KFHonline) على الموقع الإلكتروني أو عبر تطبيق الموبايل، أكثر من 140 مليون عملية مصرفية خلال العام الماضي 2020. وذكر أن «بيتك» هو أول بنك في العالم يقدم خدمة الإصدار الفوري لبطاقة الصراف الآلي عن طريق الأجهزة اللوحية باستخدام التقنية الجديدة (NCR Hybrid Solution)، كما أطلق البنك مؤخراً خدمة فتح حساب مصرفي أونلاين للمواطنين والمقيمين دون حاجة إلى زيارة الفرع. بالإضافة إلى ذلك، يوفر «بيتك» خدمة متابعة التحويلات المصرفية بنظام سويفت «SWIFT GPI» إلكترونياً عبر KFHOnline، وخدمة إيداع الشيكات عبر الموبايل، والسحب النقدي دون بطاقة من خلال «QR Code» عبر البطاقة المدنية أو رقم الهاتف، وفتح حساب الذهب أونلاين وبيع وشراء الذهب إلكترونياً، وطباعة الشيكات الفورية وشراء سبائك الذهب وتسلمها فوراً من خلال أجهزة XTM الموجودة في الفروع الذكية (KFH Go) البالغ عددها 10 فروع والمنتشرة بأماكن مختلفة في الكويت بما فيها مطار الكويت الدولي، والتي تتيح خدمات مصرفية ذات كفاءة عالية بما يزيد عن 80% من الخدمات والأعمال التي تقدمها الفروع بمفهومها التقليدي.

تطوير المواهب

تطرق الرشود أثناء اللقاء إلى الاهتمام الذي يوليه «بيتك» لتطوير وتدريب كوادره والاحتفاظ بالموظفين الموهوبين، مشيراً إلى أن امتلاك الكفاءات والمواهب في جميع الإدارات يساعد «بيتك» على تجاوز الجائحة لضمان استمرارية الأعمال وتطبيق أقصى قدر من الرقمنة بما يتماشى مع استراتيجية التحول الرقمي للبنك.

وعلى الرغم من الجائحة، نجح «بيتك» خلال العام الماضي في تصميم وتنظيم برامج تدريبية لموظفيه تغطي الجوانب المصرفية والفنية والسلوكية.

وإضافة إلى برنامج البعثات الذي يوفره «بيتك» للموظفين منذ سنة 2013، قال الرشود أن تطوير الكوادر كان له الأولوية في 2020، إذ وفرّ «بيتك» سلسلة من الدورات الافتراضية المكثفة مع جامعة هارفرد، وكلية انسياد العالمية والمعهد الدولي للتطوير الإداري «آي إم دي» لموظفيه، بهدف بناء قدراتهم وإعدادهم كقادة المستقبل لمجموعة بيتك.

بالنسبة للتكويت، تصدر «بيتك» البنوك الكويتية ومؤسسات القطاع الخاص كافة كأكبر جهة توطين عمالة حيث نسبة استقطاب الكويتيين من التعيينات الجديدة لسنة 2020 بلغت 99%، بينما كان نحو 70% من إجمالي التعيينات من نصيب حديثي التخرج.

كما لفت الرشود إلى أن «بيتك» البنك الوحيد الذي أطلق برنامج «فرصة» للشباب الكويتي حديثي التخرج المتفوقين بهدف تطوير مهاراتهم واعدادهم بأعلى المعايير للدخول في سوق العمل وذلك منذ عام 2009، وخلال الأعوام الأخيرة، وفر للمتدربين برامج تدريبية تضمنت زيارات ميدانية إلى شركات تكنولوجيا كبيرة مثل مايكروسوفت ومؤسسات عالمية، إضافة إلى زيارة بنوك المجموعة في تركيا والبحرين وماليزيا وألمانيا.

عبد الوهاب عيسى الرشود

- النهج الشامل والاستباقي للبنك مكّنه من إدارة الأزمة بكل فعالية
- «كوفيد- 19» زاد من الضغوط على المركز المالي للكويت والنشاط الاقتصادي
- النظرة المستقبلية تعتمد على تعافي الاقتصاد وعودة ثقة المستثمرين
- استمرار الإنفاق الحكومي على المشاريع ودعم الاقتصاد ضرورة للتعافي

- «المركزي» قطع أشواطاً كبيرة نحو تطوير أطر عمل التكنولوجيا المالية الجديدة
- الشركات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الرئيسية المستهدفة لتحقيق رؤية الكويت 2035
- البنوك الكويتية نجحت في استيعاب الوضع غير المسبوق بفضل مستويات رأسمالها المرتفعة وسيولتها المتراكمة

على الرغم من تحديات البيئة التشغيلية

«الوطني- البحرين» يحقق 94.68 مليون دينار أرباحاً خلال 2020

- الصقر: أرباح البنك تعكس نجاح إستراتيجية التوسع الإقليمية في التحوط من المخاطر وتنويع مصادر الدخل

علي فردان

عصام الصقر

- فردان: نتائجنا شهادة على مرونة أعمالنا وقدرتنا على التكيف سريعاً مع التحديات التي فرضتها جائحة كورونا

حقق بنك الكويت الوطني- البحرين أرباحاً صافية بلغت 117.51 مليون دينار بحريني) ما يعادل 94.68 مليون دينار كويتي) في العام 2020، مقارنة مع 117.89 مليون دينار بحريني (ما يعادل 94.98 مليون دينار كويتي) في العام 2019.

وانخفضت الموجودات الإجمالية لبنك الكويت الوطني- البحرين بواقع 5% لتبلغ 6.92 مليار دينار بحريني بنهاية ديسمبر 2020 مقارنة مع 7.29 مليار دينار بحريني في العام 2019. فيما ارتفعت حقوق المساهمين بواقع 4% لتبلغ 818.10 مليون دينار بحريني، وبلغت ودائع العملاء بنهاية ديسمبر 2020 نحو 1.8 مليار دينار بحريني.

وفي سياق تعليقه على النتائج المالية السنوية للبنك قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر:» حقق بنك الكويت الوطني-البحرين أرباحاً جيدة خلال العام 2020 وذلك على الرغم من تحديات البيئة التشغيلية التي لم يشهدها العالم منذ عقود، ومصاحبة ذلك لانخفاض أسعار الفائدة عالمياً.»

وأضاف الصقر قائلاً: «إن أداء العمليات الدولية كان له دور كبير في دعم أرباح المجموعة خلال العام الماضي، وهو ما يؤكد على امتلاكنا نموذج أعمال فريد، ويبرهن في الوقت ذاته على نجاح استراتيجية التوسع الإقليمي في التحوط من المخاطر والتقلبات ومساهمتها في تنويع مصادر الدخل».

وأكد الصقر على أن الوطني- البحرين يواصل عاماً تلو الآخر ترسيخ موقعه في السوق البحريني، والذي يعد من أهم أسواق النمو لمجموعة بنك الكويت الوطني، نظراً لما يتمتع به هذا السوق من فرص نمو واعدة وآفاق مستقبلية إيجابية.

وشدد الصقر على أن مجموعة الوطني ستواصل تعزيز قوتها التنافسية واقتناص الفرص في أسواقها الدولية لضمان تأكيد ريادتها إقليمياً إلى جانب الاستمرار في تنفيذ استراتيجية البنك التي تركز على العملاء لضمان تعزيز النمو المستقبلي».

ومن جهته، قال مدير عام بنك الكويت الوطني- البحرين علي فردان: «إن نتائج البنك في العام 2020 ورغم التحديات التي واجهت القطاع المصرفي تعد شهادة على مرونة أعمالنا وتنويعها وقدرتنا على التكيف سريعاً مع التحديات التي فرضتها جائحة كورونا دون أن نغفل عن تحقيق أولوياتنا الاستراتيجية التي وضعناها لهذا العام».

وأكد الفردان على أن البنك أخذ على عاتقه دعم عملائه خلال جائحة كورونا عبر تأجيل أقساط ومدفوعات بطاقات الائتمان، كما عمل بشكل وثيق مع مصرف البحرين المركزي بهدف التخفيف من تداعيات الجائحة وذلك في إطار حرص البنك على القيام بمسؤولياته الوطنية.»

وأشار إلى أن البنك يخطو بثبات نحو تعزيز مكانته داخل مملكة البحرين وذلك عبر تقديم الخدمات المصرفية والمالية عالية الجودة لعملائه من الأفراد والمؤسسات، موضحاً أن البنك يتمتع بإمكانيات هائلة لتحقيق المزيد من النمو مستقبلاً في السوق البحرينية. وأشاد فردان بجهود مصرف البحرين المركزي بشكل خاص والجهات الحكومية بشكل عام التي دعمت أداء البنك والقطاع المصرفي عموما في البحرين. مؤكداً في الوقت ذاته أن دعم مجموعة بنك الكويت الوطني للبنك في البحرين من خلال شبكة فروعها الإقليمية والعالمية الأوسع انتشاراً، قد ساهم بشكل واضح في تعزيز نشاط البنك في السوق البحرينية، مستفيداً من تصنيفاته الائتمانية المرتفعة وشبكة علاقاته الواسعة وسمعته الرائدة كأحد أفضل البنوك على مستوى الشرق الأوسط وأحد أكثر البنوك أماناً على مستوى العالم.

ويعد بنك الكويت الوطني أكبر مؤسسة مالية في الكويت ويتمتع بهيمنة فعلية على قطاع البنوك التجارية. وحافظ بنك الكويت الوطني على أحد أعلى التصنيفات الائتمانية على مستوى كافة البنوك في المنطقة بإجماع وكالات التصنيف الائتماني المعروفة: موديز، ستاندرد آند بورز، فيتش. كما يتميز بنك الكويت الوطني من حيث شبكته المحلية والعالمية، والتي تمتد لتشمل أفرع وشركات تابعة ومكاتب تمثيل في كل من الصين، وجينيف، ولندن، وباريس، ونيويورك، وسنغافورة، بالإضافة إلى تواجدها الإقليمي في لبنان، والأردن، ومصر، والبحرين، والسعودية، والعراق، وتركيا، والإمارات.

وسط تراجع الزخم الإيجابي

مؤشرات البورصة تعاود الهبوط.. و«العام» يتراجع 33.6 نقطة

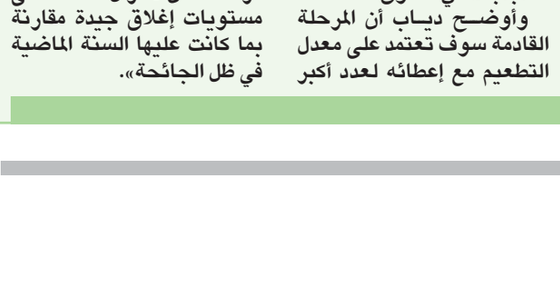
جلسة حمراء للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض مؤشر السوق العام 33ر6 نقطة ليبلغ مستوى 5792ر58 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر58 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 226ر9 مليون سهم تمت عبر 9755 صفقة نقدية بقيمة 40ر10 مليون دينار (نحو 128ر3 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 24ر5 نقطة ليبلغ مستوى 4690ر12 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر52 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 147ر001 مليون سهم تمت عبر 4888 صفقة نقدية بقيمة 10ر7 مليون دينار (نحو 34ر2 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 37ر9 نقطة ليبلغ مستوى 6347ر20 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر59 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 79ر9 مليون سهم تمت عبر 4867 صفقة بقيمة 29ر3 مليون دينار (نحو 93ر7 مليون دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 45ر9 نقطة ليبلغ مستوى 4880ر28 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر93 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 122ر13 مليون سهم تمت عبر 3647 صفقة نقدية بقيمة 9ر2 مليون دينار (نحو 29ر4 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (الراي) و(فنادق) و(مراكز) و(ورقية) أما شركات (بيتك) و(وطني) و(أهلي متحد) و(أجيليتي) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (أموال) و(شارقة أ) و(تعليمية) و(الديرة) الأكثر انخفاضا.

وقال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة «كامكو إنفست»، إن الزخم الإيجابي في بورصة الكويت تراجع بعد عدة جلسات من الصعود المتفاوت لكن الأجواء تبدو مستقرة ومن غير المستغرب رؤية بعض التذبذبات في السوق.

وأوضح دياب أن المرحلة القادمة سوف تعتمد على معدل التطعيم مع إعطائه لعدد أكبر من السكان في الكويت؛ وذلك سيساعد الحكومة على اتخاذ قرار التخفيف من الإجراءات الاحترازية.

وبين أن تخفيف قيود الإغلاق سيؤدي بطبيعة الحال إلى معاودة فتح الأنشطة التجارية وحركة الملاحة والعودة إلى الحياة تدريجياً لما قبل تفشي فيروس كورونا؛ مما سيكون له الأثر الإيجابي على معظم القطاعات وعودة النتائج الإيجابية مرة أخرى للشركات والبنوك المدرجة في البورصة.

من ناحية أخرى، قال دياب إنه «على الرغم من تراجع أسعار النفط في الآونة الأخيرة بعد وصولها إلى مستويات مرتفعة لكن لا تزال تحافظ على مستويات إغلاق جيدة مقارنة بما كانت عليها السنة الماضية في ظل الجائحة».